

التشدد في السياسات النقدية ليس من مصلحتها

«الشال»؛ قرار «الفيدرالي» بوقف زيادة أسعار الفائدة «خبر سار» لاقتصادات دول الخليج

الفوائد على عملات معظم دول الإقليم حافظت على تفوق سعر الفائدة لديها مقارنة بنظيرتها على الدولار

قيمة تداولات نشاط السكن الخاص خلال مايو ارتفعت 208.2 في المئة على أساس شهري

بنك برقان يحقق نتائج

8.1 ملايين دينار أرباحا

صافية خلال أعماله للربع

الأول من العام الحالي

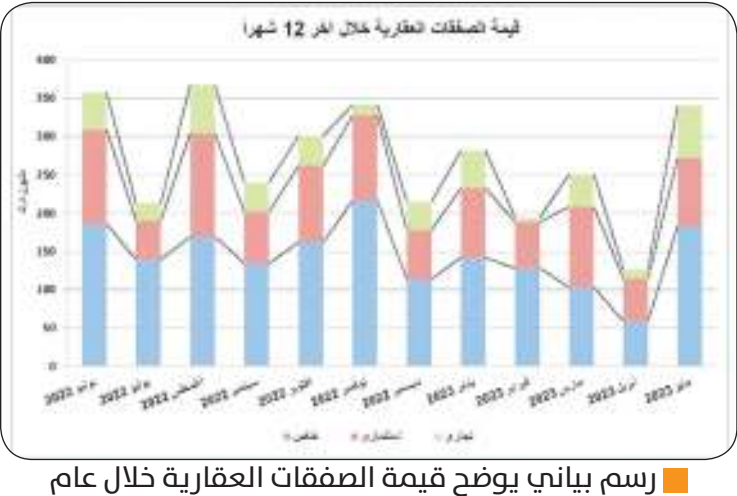
بعد أن كان في نهاية عام 2022 نحو 659.4 مليون دينار كويتي (9.2 % من إجمالي الموجودات)، بينما انخفض بنحو 9.7 % أو بنحو 90.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 927.5 مليون دينار كويتي (12.6 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من العام الماضي. بينما انخفض بند قروض وسلفيات للعملاء بما قيمته 30.8 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 0.7 %. وصولا إلى نحو 4.197 مليار دينار كويتي (58.4 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 4.228 مليار دينار كويتي (59.0 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 3 % أي نحو 127.9 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 4.325 مليار دينار كويتي (58.6 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلفيات إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 79.7 % مقارنة بنحو 80.8 %.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 23.2 مليون دينار كويتي ونسبته 0.4 %، لتصل إلى نحو 6.242 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 6.219 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، في حين انخفض بنحو 204.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.2 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام الفائت، حين بلغت آنذاك 6.447 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 86.8 % مقارنة بنحو 87.3 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن كل مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 4.0 % مقابل 6.6 %. وانخفض مؤشر العائد على معدل التشغيل للبنك (ROC) ليصل إلى نحو 9.8 % بعد أن كان عند 16.8 %. وانخفض أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) ليصل إلى نحو 0.4 % قياسا بنحو 0.7 %. وانخفضت كذلك ربحية السهم (EPS) إلى نحو 2.3 فلس مقابل 3.5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ السهم الواحد (P/E) نحو 24.0 ضعف مقارنة بنحو 20.8 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنحو 34.3 % مقابل انخفاض نسبي أقل لسعر السهم السوقية بنحو 24.1 %. مقارنة مع 31 مارس 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة بنحو 1.2 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، بينما ارتفع مؤشر كل من كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 621.8 نقطة، وارتفع بنحو 8.7 نقطة ونسبته 1.4 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضا بنحو 36.8 نقطة أي ما يعادل 5.6 % عن إقفال نهاية عام 2022.



رسم بياني يوضح قيمة الصفقات العقارية خلال عام

ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 2.9 %. وأخيرا، ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص إلى نحو 44.515 مليار دينار كويتي، من نحو 44.109 مليار دينار كويتي في نهاية العام الفائت أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 0.9 %.

نتائج بنك برقان

أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 8.1 مليون دينار كويتي، بانخفاض بنحو 5 مليون دينار كويتي أو ما يعادل 38.5 %، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ نحو 13.1 مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الربح التشغيلي بقيمة أعلى من انخفاض جملة المخصصات، إضافة إلى ارتفاع قيمة الضرائب بقيمة 3.4 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 2.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 4.1 %، حين بلغ نحو 54.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 52.6 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 2.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.9 %، وصولا إلى نحو 34.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 31.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضا، بند إيرادات أخرى بنحو 4.6 مليون دينار كويتي ونسبته 118.4 %، ليصل إلى 8.5 مليون دينار كويتي مقابل نحو 3.9 مليون دينار كويتي. بينما حقق بند صافي الأرباح من العملات الأجنبية انخفاضا بنحو 3.3 مليون دينار كويتي وبنحو 90.7 %، وصولا إلى نحو 338 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 3.6 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 6.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 29.2 %، عندما بلغ نحو 29 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22.4 مليون دينار كويتي نتيجة ارتفاع بنود المصروفات التشغيلية جميعها. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 52.9 % بعد أن كانت نحو 42.6 %. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 2.7 مليون دينار كويتي أو نحو 19.1 %. وصولا إلى نحو 11.3 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 14 مليون دينار كويتي. وعليه، بلغ هامش صافي الربح نحو 7.5 % مقارنة مع 20.9 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وتظهر البيانات المالية ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنحو 24.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.3 %، ليبلغ نحو 7.190 مليار دينار كويتي مقابل نحو 7.166 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022. بينما انخفض إجمالي الموجودات بنحو 193.3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 2.6 %، عند مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2022 حين بلغ نحو 7.383 مليار دينار كويتي. وارتفع بند النقد والتقد المعدل بنسبة 27 % أي ما يعادل 177.8 مليون دينار كويتي ليصل إلى نحو 837.2 مليون دينار كويتي (11.6 % من إجمالي الموجودات)

المتابعة وتوثيق تطوراتها. ومن ذلك مثلا، أن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو 4.806 مليون عام الحالي، وهو رقم يزيد بنحو 69 ألف نسمة عن الرقم المسجل في نهاية العام الفائت، ما يعني أن معدل النمو ربع السنوي لعدد السكان قد بلغ نحو 1.46 %. وهي نسبة تستل إلى نحو 5.8 % فيما لو حسبت على أساس سنوي، وإن صدقت تلك الأرقام فذلك يعني اتقاء وجود أي سياسة سكانية.

وسجلت أسعار المستهلك في الربع الأول من العام الحالي ارتفاعا بلغت نسبته نحو 1.1 %، إذ بلغ معدلها نحو 128.3 (سنة 2013=100) مرتفعا من معدل نحو 126.9 في الربع الرابع من العام الفائت، ويعزى ذلك إلى غلبة تأثير الارتفاع في أسعار الكساء والملبوسات من معدل نحو 126.9 في معدل نحو 129.6 (+2.1 %)، وارتفعت كذلك أسعار الأغذية والمشروبات للفترة ذاتها من معدل 137.9 إلى نحو 140.3 (+1.7 %).

وتشير النشرة إلى استمرار ارتفاع المعدل الموزون للفائدة على الودائع من نحو 1.993 % في الربع الرابع من العام الفائت، إلى نحو 2.333 % في الربع الأول من العام الحالي، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 17.1 %. وارتفع نشاط الموزون للفائدة على القروض من نحو 4.296 % إلى نحو 4.712 % للفترة نفسها، أي بنسبة ارتفاع ربع سنوي بلغت نحو 9.7 %.

وبلغ حجم ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية نحو 37.821 مليار دينار كويتي، بارتفاع من 36.760 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، أي بنسبة

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 68.6 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 468.8 % مقارنة مع أبريل 2023 حين بلغت نحو 12.1 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 20.0 % مقارنة بما نسبته 9.5 % في أبريل. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهرا نحو 36.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو أعلى بنحو 87 % عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 8 صفقات مقارنة بـ 4 صفقات لشهر أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر مايو نحو 8.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل أبريل والبالغ نحو 3 مليون دينار كويتي، أي بارتفاعه بحود 184.4 %. كما تمت صفقة واحدة لنشاط المخازن خلال مايو 2023 بقيمة 2.1 مليون دينار كويتي.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر مايو بمثيلاتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (مايو 2022) نلاحظ أنها حققت انخفاضا من نحو 368.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 342.7 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 7.0- % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط المخازن بنسبة 81.4- %، سيولة النشاط التجاري بنسبة 13.2- % وسيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 13.0- %، بينما ارتفعت سيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 4.0 %.

مؤشرات نقدية واقتصادية

تذكر النشرة الإحصائية الفصلية (يناير - مارس 2023) لبنك الكويت المركزي المنشورة على موقعه الإلكتروني، بعض المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي تستحق

رقم	مؤشر	15/06/2023	08/06/2023	%	2022	%
1	مؤشر التوظيف	753.9	749.4	0.6	821.2	(8.8)
2	مؤشر الناتج المحلي	206.9	203.8	1.5	207.9	(11.7)
3	مؤشر الناتج المحلي	510.0	508.0	0.0	510.0	0.0
4	مؤشر الناتج المحلي	179.1	194.0	(6.7)	235.9	(23.8)
5	مؤشر الناتج المحلي	211.7	205.6	3.0	232.0	(8.8)
6	مؤشر الناتج المحلي	394.4	391.8	0.6	361.1	(7.4)
7	مؤشر الناتج المحلي	279.1	270.4	3.2	295.9	(6.7)
8	مؤشر الناتج المحلي	3,179.2	3,121.4	1.8	3,418.3	(6.1)
9	مؤشر الناتج المحلي	749.8	736.5	1.8	794.6	(6.4)
10	مؤشر الناتج المحلي	123.4	122.7	0.6	128.2	(4.5)
11	مؤشر الناتج المحلي	555.9	558.5	(0.5)	587.6	(5.0)
12	مؤشر الناتج المحلي	558.0	548.6	1.6	588.2	(5.0)
13	مؤشر الناتج المحلي	448.7	422.0	6.6	387.4	(18.1)
14	مؤشر الناتج المحلي	108.8	105.9	3.0	114.8	(5.0)
15	مؤشر الناتج المحلي	224.7	234.3	(4.9)	225.0	2.1
16	مؤشر الناتج المحلي	104.7	105.8	(1.0)	115.5	(10.4)
17	مؤشر الناتج المحلي	181.1	182.9	(1.0)	180.6	(72.4)
18	مؤشر الناتج المحلي	211.1	211.1	0.0	206.2	2.4
19	مؤشر الناتج المحلي	185.9	178.9	3.9	168.6	19.2
20	مؤشر الناتج المحلي	376.5	377.9	(0.4)	268.7	40.1
21	مؤشر الناتج المحلي	104.7	105.8	(1.0)	115.5	(10.4)
22	مؤشر الناتج المحلي	181.1	182.9	(1.0)	180.6	(72.4)
23	مؤشر الناتج المحلي	211.1	211.1	0.0	206.2	2.4
24	مؤشر الناتج المحلي	185.9	178.9	3.9	168.6	19.2
25	مؤشر الناتج المحلي	376.5	377.9	(0.4)	268.7	40.1
26	مؤشر الناتج المحلي	104.7	105.8	(1.0)	115.5	(10.4)
27	مؤشر الناتج المحلي	181.1	182.9	(1.0)	180.6	(72.4)
28	مؤشر الناتج المحلي	211.1	211.1	0.0	206.2	2.4
29	مؤشر الناتج المحلي	185.9	178.9	3.9	168.6	19.2
30	مؤشر الناتج المحلي	376.5	377.9	(0.4)	268.7	40.1

جدول مؤشر الشال لـ 30 شركة مدرجة في البورصة

للمهنية على الاعتبارات السياسية، وإن كنا نعتقد بأن لديه من البيانات والمعلومات التفصيلية ما يعطيه الأفضلية علينا في تقدير صحة قراره.

سوق العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في مايو 2023 مقارنة بسيولة أبريل 2023، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر مايو نحو 342.7 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 170.2 % عن مستوى سيولة شهر أبريل 2023 البالغة 126.8 مليون دينار كويتي، بينما أدنى بما نسبته 7.0- % مقارنة مع سيولة مايو 2022 عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 368.6 مليون دينار كويتي.

ما بين نحو 339.9 مليون دينار كويتي عقود، ونحو 2.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 496 صفقة، توزعت ما بين 488 عقودا و8 وكالات. وحصدت محافظة حولي أعلى عدد من الصفقات بـ 153 صفقة وممثلة بنحو 30.8 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة الأحمد بـ 148 صفقة وتمثل نحو 29.8 %، في حين حظيت محافظة الجبراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 22 صفقة ممثلة بنحو 4.4 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 182.4 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 208.2 % مقارنة مع أبريل 2023 عندما بلغت نحو 59.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمته إلى نحو 53.2 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 46.7 % في أبريل. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 144.6 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو أعلى بما نسبته 26.2 % مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 366 صفقة مقارنة بـ 132 صفقة في أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 498 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 448 ألف دينار كويتي في أبريل، أي بارتفاعه بحدود 11.1 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 89.6 مليون دينار كويتي أي بارتفاعه بنحو 61.1 % مقارنة بالشهر السابق (أبريل 2023) حين بلغت نحو 55.6 مليون دينار كويتي، بينما انخفضت مساهمته من جملة السيولة إلى نحو 26.1 % مقارنة بما نسبته 43.8 % في أبريل. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهرا نحو 87.9 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو أعلى بما نسبته 1.9 % مقارنة بمعدل 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 121 صفقة مقارنة بـ 76 صفقة في أبريل، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 740 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 732 ألف دينار كويتي في أبريل، أي بارتفاعه بحدود 1.2 %.

أسعار المستهلك خلال

الربع الأول من العام

سجلت ارتفاعا 1.1 في

المئة على أساس سنوي

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي أنه بعد 10 زيادات على سعر الفائدة الأساس للدولار الأمريكي في غضون 14 شهرا وبما مجموعه 5 نقاط مئوية، قرر مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في اجتماع الأربعاء الفائت الموافق 14 يونيو 2023 تثبيتته عند مستوى 5.00- % 5.25- %. مبررات قراره ليست قاطعة، فبينما حققت سياسته النقدية الانكماشية هبوطا كبيرا في معدلات التضخم حتى بلغت 4.05 % لشهر مايو الفائت نزولا من مستوى 4.93 % في أبريل، ما يوحي باستمرار هبوطها في الشهر الجاري، لازال مستواها ضعف المستهدف البالغ 2 %، ولازال سوق العمل ساخن والبطالة بحدود 3.7 %، ويخلق فرص عمل بأكثر من المتوقع، ولازال النمو الاقتصادي موجبا وإن كان ضعيفا - 1.3 % للربع الأول - ولكنه أعلى من التوقعات. وتثبيتت أسعار الفائدة يوحي بأن قلق الفيدرالي الأمريكي حول كل من النمو وسلامة قطاعه المالي خوفا من تكرار أزمة بنك سيليكون فالي وزملائه، أصبح أولوية، وتقدرنا بأن اجتماع الفيدرالي في 26 يوليو القادم سوف يكون حاسم في تأكيد التثبيت أو العودة إلى التشدد لمرتين هذا العام والذي يريجه أغلبية مجلس إدارة الفيدرالي. والمخاطر التي قد تدعم قرار العودة إلى التشدد إلى جانب مؤشرات الاقتصاد، باتت جيوسياسية، فالأوضاع تؤكد ازدياد حدة الحرب في أوكرانيا ما يثير بتوسعها وريما ارتفاع أسعار النفط، وذلك إن تحققت قد تعود بمعدلات التضخم إلى الارتفاع. وقرار وقف زيادة أسعار الفائدة يعتبر خبر سار لاقتصادات دول إقليم الخليج، فالتشدد في السياسات النقدية لا حاجة اقتصادية له لديها، فطور القطاع العام في خلق اقتصاداتها هو الطاعي، وإن بنقاوت، ولا يثائر نشاطها كثيرا بارتفاع تكاليف التمويل، ولا قلق حقيقي لديها حول التضخم. ولكنها مضطرة إلى مجاراة الدول الأمريكية في رفع أسعار الفائدة على عملاتها لأنها خلق مرتبطا بشكل كامل بسعر صرف الدولار الأمريكي، أو بشكل طاعي، ووجود فجوة لصالح فائدة الدولار الأمريكي قد تؤدي إلى نزوح عملاتها إليه، وتكاليف النزوح جسيمة إن حدث.

ومن الملاحظ أن الفائدة على عملات معظم دول الإقليم حافظت على تفوق سعر الفائدة لديها مقارنة بالفائدة على الدولار الأمريكي، وكان الهامش كبيرا لأربع منها، وضئلا على الدرهم الإماراتي، باستثناء الكويت. ونعتقد أن الأكثر ترجيحاً بقرار التثبيت كان بنك الكويت المركزي، فالفجوة باتت واسعة لصالح فائدة الدولار الأمريكي، ونعتقد بأن تلك الفجوة ضارة وتهدد الاستقرار المالي بشقه الجزئي الخاص بالقطاع المالي، وبشفقة الواسع الخاص بالاقتصاد الكلي، ولكن، نحن نعتقد بأن بنك الكويت المركزي كان يوازن بمخاطر زيادة سعر الخصم على الدينار الكويتي واحتمال تداعياته بدوافع سياسية في بلد فيه مزادات شعبية مهلكة، مثل الدعوة إلى إسقاط القروض أو فوائدها في بلد فيه القروض الاستهلاكية والعقارية بحدود 18 مليار دينار كويتي كما في نهاية أبريل 2023. ولا زلنا نؤمن بأن استقلاليتها ومهنية بنك الكويت المركزي أهم، ولا زلنا نرجح بأن قراره يفترض أن تكون الغلبة فيه